SEBHA UNIVERSITY JOURNAL OF HUMAN SCIENCES VOL.20 NO. 3 2021
DOI: 10.51984/JOHS.V20I3.1545

مجلة جامعة سبها للعلوم الإنسانية
Sebha University Journal of Human Sciences

Journal homepage: https://sebhau.edu.ly/journal/index.php/johs

الموقف الليبي من الوجـــود العسكـري الفرنســي في ولايــة فــزان 1951-1956

*السنوسي عقيلة احمد الجهيمي و علي عبدالسلام عبدالله خليفة

كلية الآداب، جامعة سبها، ليبيا

الملخص

استطاعت فرنسا أن تحتفظ بوجود قواتها العسكرية في ولاية فزان على الرغم من استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م و بعد حصولها على اتفاقية موقعة مع الحكومة الليبية المؤقتة؛ إلا أن هذا الموقف سرعان ما تغير بعد تشكيل أول حكومة وطنية، وإجراء أول انتخابات نيابية ؛ فجاء هذا الموضوع بعنوان ((الموقف الليبي من الوجود العسكري الفرنسي في ولاية فزان 1951-1956م))؛ لإظهار الموقف الليبي الرسمي والشعبي الموحد ورفض لبقاء القوات العسكرية الفرنسية في الولاية ، وبذلك استطاع الشعب الليبي أن يحقق جلاء هذه القوات بعد توقيع اتفاقية صداقة وحسن جوار مع الجانب الفرنسي ؛ وقد صادق على تلك الاتفاقية مجلس النواب الليبي والبرلمان الفرنسي عام 1956م.

الكلمات المفتاحية:

الوجود الفرنسي
الموقف الليبي
ولاية فزان

Libyan position from the French military presence in the state of Fezzan 1951 – 195

*Sinussi Akila Ahmed Alghime , Ali Abdussalam Abdulla Khalifa

Faculty of Arts, Sebha University, Libya

A B S T R A C T

Service facilities in Fezzan during the study stage are somewhat advanced in all fields, and this research paper aims to shed light on some of them and how they develop and their impact on society. Which dealt with education after independence, as well as the development in the education sector, vocational education, and social and recreational activities, As for the second axis, it studied the development of health services and their impact on society, as it was exposed to the health situation after independence, and how it developed later, and the curative services that were provided. And its impact on the lives of the population, and this research paper also contained a conclusion that included the most important findings of the researcher.

Keywords:

French Presence
The Libyan Position
The State Of Fezzan

المقدمة

على الرغم من إعلان إستقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م حاولت فرنسا المحافظة على وجودها وبقاء قواتها العسكرية في ولاية فزان واشترطت عند نقل السلطات في الولاية على الحكومة الليبية المؤقتة أن تحصل على إتفاقية عسكرية تسمح لها باستمرار وجود قواتها في فزان فكان لها ما أرادت ؛ إلا أن هذا الموقف سرعان ما تغير بتشكيل أول حكومة بعد الاستقلال وإجراء أول انتخابات نيابية فجاء هذا الموضوع بعنوان " الموقف الليبي من الوجود العسكري الفرنسي في ولاية فزان 1951-1956 ".

تكمن اشكالية هذا البحث في الوقوف على الوجود العسكري الفرنسي في ولاية

*Corresponding author:
E-mail addresses: sin.alghime@sebhau.edu.ly, (A. A. Khalifa) ali.khalifa1@sebhau.edu.ly
Article History : Received 29 August 2020 - Received in revised form 03 November 2020 - Accepted 20 December 2020

فزان ، وكيف حافظت فرنسا عليه بعد استقلال البلاد والموقف الليبي منه حتى تم إجلاء تلك القوات من الولاية .

تأتي أهمية هذا البحث في إظهار الموقف الليبي الرسمي والشعبي الموحد الرافض لبقاء القوات الفرنسية في ولاية فزان بعد الاستقلال. ويهدف البحث الى بيان موقف النواب الليبيين، والموقف الرسمي الذي تمثله الحكومة من بقاء القوات الفرنسية في البلاد .

أما سبب اختيار هذا الموضوع ؛ فيعود إلى رغبة الباحث في دراسة تاريخ ليبيا في العهد الملكي؛ فضلاً عن إماطة اللثام عن الموقفين الرسمي والشعبي إزاء وجود الفرنسيين في البلاد .

وقع اختيار العام 1951 بداية لموضوع الدراسة؛ حيث إن هذا العام شهد استقلال البلاد ، أما الوقوف عند العام 1956م فقد شهد المصادقة على معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين ليبيا وفرنسا من قبل مجلس النواب الليبي والبرلمان الفرنسي .

تمثل فرضيات هذا البحث في الإجابة على جملة من التساؤلات ؟ .

- كيف حافظت فرنسا على وجودها في فزان بعد استقلال البلاد ؟ .
- هل كان للسياسة الفرنسية في بلدان شمال إفريقيا تأثير في الموقف الليبي من وجود قواتــها في البلاد؟ .
- هل كان الموقف الليبي الرسمي والشعبي موحداً في سبيل ا جلاء القوات الفرنسية من ولاية فزان ؟ .
- هل حققت معاهدة الصداقة الليبية - الفرنسية ما كان يهدف إليه الليبيون ؟ .

وقد تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي في الكشف عن الاحداث التاريخية بما توفر من مصادر واستخدامها الباحث كلما دعت الحاجة الى ذلك .

لم يتسن للباحث الاطلاع على دراسات أكاديمية تناولت الموقف الرسمي والشعبي الليبي من الوجود الفرنسي في البلاد في السنوات التي عالجها البحث .

تضمن هذا البحث :

أولاً / الموقف من الوجود العسكري الفرنسي في ولاية فزان (1951-1954م) .

ثانياً / الوجود الفرنسي بين مفاوضات الجلاء وتوقيع معاهدة الصداقة وحسن الجوار(1954-1955م)

ثالثاً / مناقشة مجلس النواب معاهدة الصداقة وحسن الجوار الليبية – الفرنسية 1956م .

استمد الباحث معلوماته من مصادر ومراجع تتمثل في الوثائق الأجنبية ومضابط مجلس النواب المادة الأساسية للبحث؛ فضلاً عن صحف طرابلس الغرب والتايمز البريطانية، والجريدة الرسميــة للجمهورية الفرنسية ، ومراجع أخرى .

الموقف الليبي من الوجـــود العسكـري الفرنسـي في ولايــة فـزان 1951-1954

أعلن استقلال ليبيا في 24 ديسمبر 1951م وعلى الرغم من ذلك حاولت فرنسا ألاحتفاظ بوجودها في ولاية فزان التي بقيت تحت هيمنتها منذ عام 1943م نظراً لأهميتها الاستراتيجية [1].

وهذه الأهمية جعلت حكومة باريس تعارض أول الأمر تولي الليبيين حكم هذا الإقليم واعتبرت استقلال ليبيا أول خطوة تؤثر في الوجود الفرنسي في وسط إفريقيا من خلال ظهور حركات التحرر التي تطالب بالاستقلال عن فرنسا، كما هو الحال في تونــس والجزائر والمغرب[2] ؛ لهذا اشترطت فرنسا عند نقل السلطات من الولاية إلى الحكومة الليبية المؤقتة عقد اتفاقية عسكرية تسمح باستمرار وجودها العسكري في فزان فكان لها ما أرادت ؛ وقعت الحكومة الليبية المؤقتة برئاسة محمود أحمد المنتصر (1903-1970) وجورج باليه Georges Balay الوزير الفرنسي المفوض في طرابلس يوم 14 ديسمبر 1951م اتفاقيتين مؤقتتين ، الأولى عسكرية تسمح ببقاء القوات الفرنسية لمدة ستة أشهر في ولاية فزان إلى أن يتم توقيع اتفاقية تحالف أخرى تحل محل الاتفاقية المؤقتة ، وفي حال تعذر ذلك تقدم التسهيلات السابقة لمدة ستة أشهر أخرى .أما الاتفاقية فكانت مالية تقدم فرنسا بموجبها مساعدات مالية بالمقدار الذي يسد العجز في ميزانية ولاية فزان[3] .

بقيت هذه الاتفاقية غير معلن عنها من جانب الحكومة المؤقتة إلى أن عقد

مجلس الأمة اجتماعه يوم 25 مارس 1951 (*) وفي الجلسة المذكورة جاء خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة نيابة عن الملك ما نصه " لقد عرضت على حكومتي بعض المساعدات التي راجعها في حاجة ماسة إليها فقبلتها بعد استشارة مندوب الأمم المتحدة ووفقاً لتوصياته وعقدت بشأنها اتفاقية مؤقتة ينتهي العمل بها آخر مارس من السنة المقبلة ، وقد حرصت حكومتي على أن لا تمس هذه الاتفاقيات استقلال وحقوق سيادتنا كما إنها حرصت أن يكون أجلها قصيرا...."[4] وعندما تناول موضوع المساعدات التي قدمت للحكومة وقبلتها أشار إلى مساعدة من الحكومة الفرنسية لسد العجز في الميزانية ومساهمة أخرى في مشاريع التنمية [5].

ومن خلال الخطاب اتضح موقف الحكومة من الوجود الفرنسي في الولاية وتوقيعها الاتفاقية لأنها واقعة تحت ضغط الواقع الاقتصادي للبلاد؛ فضلاً عن الضغوط الفرنسية ، وحتى يتحقق للبلاد استقلالها في الوقت المحدد له قبلت بتوقيع الاتفاقية مع الحكومة الفرنسية .

وقد كان الموقف الشعبي من الوجود العسكري الفرنسي فى مجلس النواب واضحاً وجلياً ؛ فعندما عقدت الجلسة التاسعة عشرة بتاريخ 4 اغسطس 1952م وبعد تلاوة تقرير اللجنة المالية عن مشروع الميزانية العامة للسنة المالية 1952-1953م وأعطيت الكلمة للنواب تطرق النائب صالح بويصير (**) النائب عن ولاية برقة في حديثه عن باب عجز الميزانية وسد هذا العجز فأشار إلى الاتفاقيتين اللتين وقعتا قبل الاستقلال و أرغمتا الحكومة على توقيعهما تم تناول مسألة تعيين الحكومة الليبية موظفا فرنسي الجنسية لإدارة الشئوون الاقتصادية والمالية المتعلقة بولاية فزان قائلاً " إن فرنسا تسد قسطاً من العجز وهى بذلك وضعت احدى يديها على الاستقلال العام لليبيا، ومن ناحية خرى جعلتنا نضطر إلى أن نوافقها على أن تسد العجز في الميزانية الفزانية لا الليبية ومعنى هذا أنه لا علاقة للحكومة الليبية بفزان كأن فزان دولة أخرى، و ليست ولاية ولا تربطها بالحكومة الليبية إلا إعانة فرنساوية " [6] .

كما تناول بويصير المبلغ الذي تدفعه فرنسا الذى قدر ب163 ألف جنيه ؟ وكل هذا المبلغ ليس في مصلحة ليبيا ولا ولاية فزان وإنما لمصلحة فرنسا في فزان ؛ فهذا المبلغ الذي تدفعه فرنسا إلى ولاية فزان لو طُلب من ناظر الأشغال في برقة أن يقتصد هذه القيمة لفعل ، فهذا المبلغ ليس بالمبلغ الكبير فهو لا يساوي رأس مال تاجر بسيط وبذلك لا نضطر للتنازل عن سيادتنا لفرنسا وغير فرنسا [7].

أيد كل من محمد الزقعار ومصطفى ميزران و مفتاح عريقيب وهم نواب عن ولاية طرابلس وكذلك محمود أبو شريدة و خليفة عبدالقادر، و عبدالقادر البدري وهم نواب عن ولاية برقة ما ذكره النائب صالح بويصير بشأن الاتفاقية التى وقعت مع فرنسا ، وأنهى المجلس جلسته بالموافقة على الميزانية على أن تأخذ الحكومة الاتحادية توصيات ومقترحات أعضاء المجلس [8].

وهذا يؤكد أن موقف معظم النواب رفض الاتفاقية مع فرنسا لما فيها من مساس بالسيادة ووحدة التراب مدركين الأسباب التى دعت الحكومة المؤقتة لتوقيعها داعين إلى عدم تجديد أي اتفاقية إلا بعد عرضها على المجلس .

كانت الحكومة الفرنسية تطمح إلى أكثر مما حصلت عليه من توقيع الاتفاقيتين ، وأتضح ذلك عند اجتماع الجمعية الوطنية الفرنسية في 6 يونيو 1952م إذ وجه أحد النواب المعارضة الفرنسية ويدعى دورن Draun انتقاده لموقف الحكومة الفرنسية من استقلال ليبيا وامتناع مندوب فرنسا فى الأمم المتحدة عن التصويت ، ذاكراً خطورة استقلال ليبيا عن افريقيا الشمالية مطالبا حكومته بالاحتفاظ بواحتي غدامس وغات في ولاية فزان ؛ فجاء رد حكومته بأنها حصلت على وضع على شكل حكم اتحادي يمكنها بالاحتفاظ بوضعها في ولاية فزان [9] . وتناولت الصحف الفرنسية مناقشات الجمعية الوطنية الفرنسية ، وما إن وصلت أخبار هذه المناقشات عن طريق الصحف بعد ترجمتها قام النائب صالح بويصير في جلسة مجلس النواب التاسعة بتاريخ 29 ديسمبر 1952م أي بعد ستة أشهر من مناقشات الجمعية الفرنسية بتوجيه استجواب إلى وزير الخارجية بشأن هذا التصريح الذي ذكر فيه وزير خارجية فرنسا بأن الوضع الحالي في ليبيا قد ضمن لفرنسا الاحتفاظ بفزان [10] وأنهى النائب بويصير استجوابه قائلاً " أنا كنائب من نواب المجلس أنتهزها فرصة لأقول للمقيم الفرنسي العام ولغيره من الفرنسيين إن الليبيين يفضلون أن ينحدر البنيان ويندك العمران وأن ينعموا بالحرية من أن تدك رقابهم وتقام البنيان وأن يُستعبدوا ... " [11].

جاء رد رئيس الوزراء وزير الخارجية على استجواب النائب بويصير بأن قام بشرح الظروف التي ألقي فيها هذه التصاريح وما اتخذته الحكومة من إجراءات من بعث مذكرة احتجاج إلى الحكومة الفرنسية في 21 يوليو وجاء رد وزير الخارجية الفرنسية في يوم 29 من الشهر نفسه إلا أن الرد المذكور لم يقنع الحكومة الليبية فطلبت رداً مقنعاً ؛ فجاء يوم 17 سبتمبر قائلاً " بأن ما ذكره المسيو دورن وأي شخص برلماني معارض للحكومة وأن ما قاله لا يربط الحكومة الفرنسية بأية مسؤولية ... "[12].

أما فيما يتعلق بتصريح وزير الخارجية الفرنسي بشأن فزان وبأنها حصلت على نظام اتحادي يمكنها من بقاء وجودها فيقصد بذلك مشاركة فرنسا في مجلس الأمم المتحدة وإلى تأييدها لوجهة النظر الليبية في الحصول على نظام اتحادي ؛ وبناءً عليه اعتبرت الحكومة الليبية بأن الرد مقبولاً .

إلا أن النواب لم يقتنعوا برد الحكومة الفرنسية الذي ورد إلى الحكومة الليبية وتناول هذا الرد كلً من علي العنيزي النائب عن ولاية برقة ومصطفى السراج، و عبدالعزيز الزقلعي نوابا عن ولاية طرابلس الذي قال " ... إن فرنسا ما تزال تكيد لنا وتتربص بنا الدوائر وهي تسعى لتحطيم دولة انشئت رغماً عنها وعن امثالها من المستعمرين وأن فرنسا ببقائها إلى الآن في فزان تكون خطراً يخيف الليبيين؛ ولذلك أطالب أن تتبع الحكومة خطوات الفرنسيين بعين يقضه ... وأن تكون على اتصال دائم بفزان "[13].نتيجة لهذا الاستجواب أدرك النواب حقيقة سياسة فرنسا في ولاية فزان والهدف من بقائها .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة الفرنسية قبل انتهاء مدة الاتفاقية معها طالبت الحكومة الليبية يوم 12 نوفمبر 1952م بعقد معاهدة تحالف معها وردت الحكومة الليبية يوم 24 ديسمبر 1952م بموافقتها على بقاء القوات الفرنسية في ولاية فزان مع اعتراضها على الامتيازات التي طالبت بها فرنسا [14].

إن ما حدث في جلسة مجلس النواب في أغسطس 1952م عند تناول مشروع الميزانية عاد مرة أخرى في جلسة المجلس يوم 14 نوفمبر 1953م عند مناقشة مشروع الميزانية العام 1953-1954م وعندما علم النواب بتعهد فرنسا بدفع مبلغ 1.22492 جنيه ليبي لولاية فزان ثارت ثائرتهم إزاء ما تسعى إليه فرنسا من الاستيلاء على ولاية فزان وطالبوا الحكومة برفض الإعانة الفرنسية كما طالبوها بأن تتعهد للمجلس بعدم قبول أية مبالغ من دول أجنبية دون علم المجلس ، ولا تكون الميزانية القادمة ذات أية صلة بالمساعدات الفرنسية ، فضلاً عن مطالبتهم بجلاء القوات الفرنسية عن ولاية فزان ؛ فما كان من الحكومة إلا أن دعت إلى جلسة سرية فاعترض بعض النواب وكان لها ما أرادت لتوضيح موقفها وتوصل المجلس إلى عدم تجديد أية اتفاقية وقعت قبل الاستقلال إلا بعد أخذ رأى مجلس النواب [15].

اتفقت الحكومة الليبية برئاسة محمود المنتصر في تلك المدة مع الحكومة الفرنسية تبادل التمثيل الدبلوماسي بين ليبيا وفرنسا من أجل تسهيل المفاوضات بين البلدين [16].

وقد أرادت فرنسا بعد توقيع الحكومة الليبية المعاهدة مع بريطانيا أن تكون لها معاهدة مثلها إلا أن مجلس النواب وكذلك مجلس الوزراء رفضا تجديد الاتفاقية مع فرنسا؛ فضلاً عن الرأي العام الليبي ، الذي كان يرفض ذلك وبشدة وماطلت حكومة المنتصر عقد الاتفاقية مع فرنسا [17]. إلا أنها اضطرت عند اقتراب موعد انتهائها إلى طلب تجديدها في جلسة مجلس النواب السرية في ديسمبر 1953م ، ووافق المجلس على تجديدها إلى 31 ديسمبر 1954م مع تمسكه بقرار عدم تجديدها بعد التاريخ المذكور[18].

وبعد أن قبل الملك ادريس (1890-1983م) إستقالة محمود المنتصر التي تقدم بها في أكتوبر 1953م [19] وكلف محمد الساقزلي [***] بتشكيل حكومته في فبراير 1954م الذي أكد أمام مجلس النواب على أن سياسة حكومته تسير على السياسة ذاتها التى انتهجتها حكومة المنتصر[20] .

أشار مصطفى بن حليم في مذكراته عن موقف حكومة محمد الساقزلي من الاتفاقية مع فرنسا حيث وردت فيها رسالة السفير البريطاني في ليبيا إلى الإدارة الإفريقية بوزارة الخارجية البريطانية في مارس 1954م عبر عن توقعه بأن توجه الساقزلي معارضة من زملائه في مجلس الوزراء كما أفادت هذه المذكرات أن المفاوضات استمرت بين حكومة الساقزلي والفرنسيين حيث تولى الأخير رئاسة الوفد المفاوض الذي ضم كلاً من: وزير المالية علي العتيري ، ووزير المواصلات مصطفى بن حليم ووكيل وزارة الخارجية سليمان الجربي ، ومدير الشئون السياسية شمس الدين عرابي . ولم يكن الساقزلي يمانع من بقاء القوات الفرنسية في ولاية فزان وحاول في جلسة مجلس الوزراء عرض مقترحه حول تغطية الوجود العسكري الفرنسي في ولاية فزان ، بفكرة الزي الخاص

إلا أن هذا المقترح رفض بأغلبية أصوات الوزراء ، الأمر الذي دفعه إلى المماطلة والتسويف للحكومة الفرنسية بشأن الاتفاقية إلى أن قدم استقالته في إبريل 1954م[21].

هكذا استمر الموقف الشعبي والرسمي حجر عثرة أمام استمرار بقاء القوات العسكرية الفرنسية في ولاية فزان ، ونتيجة لسياسة القمع التي انتهجتها الحكومة الفرنسية تجاه بلدان الشمال الأفريقي فقد تركت أثرا سلبياً في الشارع الليبي ومجلس النواب المتضامنان مع شعوب تلك البلدان ، ومؤيدان لمطالبها في التحرر من الاستعمار واستغلال بلادهم ؛ الأمر الذي جعل الحكومة الليبية عاجزة عن عقد اتفاقية مع الحكومة الفرنسية مثل نظيرتها البريطانية؛ فضلاً عن أنها مطالبة باتخاذ موقف تجاه هذه السياسة ؛ حيث توجه النائب صالح بويصير في جلسة مجلس النواب الثامنة عشرة بتاريخ 6 أبريل 1954م باستجواب لوزير الخارجية حول أعمال فرنسا في المغرب العربي وجاء رد الحكومة بأنها توجهت للحكومة الفرنسية عن طريق وزيرها المفوض في ليبيا بإيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة بحق الشباب المراكشي حتى تبرهن على نيتها الحسنة نحو الشعوب العربية والإسلامية [22]

مما يؤكد تأثير الرأي العام الليبي في توجيه الموقف الرسمي تجاه الوجود العسكري الفرنسي في ولاية فزان فضلاً عن سياسة فرنسا تجاه بلدان المغرب العربي كان لها بالغ الأثر في التمسك برفض وجودها في البلاد.

الوجـود الفرنسي بيـن مفاوضات الجلاء وتوقيع معـاهدة الصداقـة وحسـن الجـوار

1955-1954

بتولي مصطفى بن حليم ، رئاسة الحكومة في أبريل 1954م عقد العزم على إخراج القوات الفرنسية الموجودة في ولاية فزان مستمداً عزمه من الموقف الشعبي الليبي ومن بعض زملائه في مجلس الوزراء الرافضين للوجود الفرنسي نتيجة السياسة الفرنسية التى تهدف إلى اقتطاع فزان عن بقية الوطن، فضلاً عن سياسة القمع التى انتهجتها ضد الحركات الوطنية المطالبة بالاستقلال في المغرب العربي .

وعلى الرغم من الصعوبات التى كانت تواجهه في سبيل تحقيق هذا الهدف ، إلا أن حكومته سعت لكسب تأييد كلٌ من : بريطانيا والولايات المتحدة في سبيل تحقيق هذه الغاية ، وذلك من خلال الاتفاقيات التي وقعت بين الطرفين التي تزامنت مفاوضاتها مع المفاوضات الفرنسية [23].

ونتيجة لسياسة القمع التي كانت تقوم بها فرنسا في شمال افريقيا بصورة عامة والجزائر بصورة خاصة والتي تعد أكبر عدو للعرب انذاك ، حيث ذكر بن حليم في مذكراته أنه أثناء زيارته إلى واشنطن من أجل استكمال مراحل المفاوضات مع الحكومة الامريكية قابل الرئيس الامريكي ايزنهاور (1890-1969) وطلب منه مساعدته في سبيل تحقيق هدفه من أجل إخراج القوات الفرنسية من الاراضي الليبية ، حيث تعهد له بأن إدارته سوف تبدل ضغطاً ودياً على فرنسا [24].

ذكر وزير بريطانيا المفوض في ليبيا كير كبرايد في رسالته التي بعث بها في يوليو 1954 إلى وزارة الخارجية البريطانية مفادها أن مصطفى بن حليم أخبره أنه قابل عند زيارته باريس وكيل وزارة الخارجية الفرنسية ، وأبلغه بعدم استطاعة الحكومة الليبية توقيع اتفاقية عسكرية مع الحكومة الفرنسية، نتيجة لأعمال القمع التى تقوم بها فرنسا في تونس والمغرب والجزائر وانعكاس ذلك على الرأي العام الليبي ، وفي مقابل ذلك فإن حكومته مستعدة لعقد معاهدة صداقة وحسن جوار مع فرنسا، فضلاً عن التسهيلات الأخرى في المواصلات ، مؤكد له عدم موافقة حكومته على بقاء القوات الفرنسية في الأراضي الليبية وأبدى وكيل الخارجية الفرنسي انزعاجه من هذا الموقف فطالب بن حليم بالإيفاء بوعود الحكومات السابقة التى تعهدت بعقد اتفاقية مع الحكومة الفرنسية مثل نظيراتها البريطانية والأمريكية [25]هذا وأشارت الوثيقة البريطانية بأن رئيس الحكومة الليبية بن حليم اتخذ موقفاً نهائياً بعدم السماح للقوات الفرنسية بالبقاء في ولاية فزان [26].

أكد المصدر الأمريكي موقف الحكومة الليبية بعدم السماح للفرنسيين بالبقاء في الأراضي الليبية في خطاب بعث به السفير الأمريكي في فرنسا إلى وزارة الخارجية الأمريكية في أكتوبر 1954م بشأن وضع القوات الفرنسية في فزان الليبية؛ حيث ذكر أن سياسة الحكومة الفرنسية في شمال أفريقيا غير واضحة على المدى البعيد من خلال مناقشات الجمعية الفرنسية ؛ كما أنها لن تقوم بالجلاء عن فزان في 31 ديسمبر 1954م ، مع احتمالية مغادرتها من

خلال المفاوضات وأن موقف رئيس الحكومة الفرنسي منديس فرانس pierre Mendes France(1907-1982) أصبح أكثر صعوبة بعد مقابلة رئيس الحكومة الليبية مع صحيفة لوموند الفرنسية التي نقلت عنه بأن ليبيا ليست بحاجة إلى تحالف فرنسا لأن لديها بالفعل تحالف مع المملكة المتحدة ؛ وتخشى وزارة الخارجية الفرنسية أن تؤدي هذه المقابلة إلى إثارة الاستجواب في البرلمان الفرنسي بشأن سياسة فرنسا في فزان وأكد السفير الأمريكي في نهاية خطابه بأن هناك مصدرا فرنسيا أكد له حساسية موقف فرنسا في شمال إفريقيا[27].

ونتيجة للمطلب الشعبي والرسمي الليبي طلب مجلس الوزراء من وزير الخارجية توجيه مذكرة رسمية إلى الحكومة الفرنسية يطلب فيها جلاء قواتها عن الأراضي الليبية وأن الإتفاقية الفرنسية المؤقتة لن يتم تجديدها بعد أن تنتهي مدتها وما أن تسلّم المفوض الفرنسي مذكرة الحكومة الليبية حتى قام بتوجيهها إلى وزير الخارجية الفرنسي فزادت الأزمة توتراً وطلبت الحكومة الفرنسية من الحكومة البريطانية ممارسة ضغوطها على الجانب الليبي .[28]

اتضح الموقف الليبي من بقاء القوات الفرنسية فيها جلياً عندما تناول رئيس الحكومة ذلك في خطاب العرش أمام مجلس النواب في ديسمبر 1954م عندما ذكر بأن الحكومة ترغب في الحفاظ على علاقات جيدة مع الجمهورية الفرنسية على أساس السيادة والاحترام واستجابة لرغبة النواب فالحكومة لن تجدد الإتفاقيات الموقعة مع فرنسا بشأن تمركز قواتها في فزان؛ فضلاً عن أن حكومته لن توافق على نشر القوات الفرنسية في أية أجزاء من ليبيا [29]

ظلت الأزمة الليبية قائمة بين البلدين ، وقبل نهاية مدة الإتفاقية المؤقتة بين ليبيا وفرنسا في 31 ديسمبر 1954م[30] أرسل رئيس الحكومة الفرنسية منديس فرانس إلى رئيس الحكومة الليبية مصطفى بن حليم في 16 ديسمبر 1954م يدعوه للتفاوض معه بدون شروط مسبقة ، وبعد اجتماع مجلس الوزراء الليبي وعرض الأمر على مجلس النواب طلب من الحكومة قبول التفاوض في باريس [31]، وعليه تشكل الوفد الليبي برئاسة رئيس الحكومة وعضوية كلاً من وزير المالية ووزير المعارف ووكيل وزارة الخارجية[32].

وبهذا الصدد ذكرت صحيفة التايمز البريطانية بأن الوفد الليبي غادر إلى باريس عبر لندن في 29 ديسمبر 1954م من أجل التفاوض على اتفاق بشأن فزان، و أكدت بأن رئيس الوزراء ذكر قبل مغادرته لندن التزام الحكومة الليبية بما قاله في خطابه في البرلمان الليبي وهو جلاء القوات الفرنسية من فزان وأن المحادثات المقبلة في باريس لن تتناول الأمور المالية ؛لكنها ستهدف إلى التوصل إلى تسوية سياسيـة وديـة[33] .

يستنتج من خلال ما جاء في الوثيقة البريطانية وصحيفة التايمز تمسك الجانب الليبي بموقفه الرافض لبقاء القوات الفرنسية في أراضيه وإصراره على تحقيق هذا الهدف عن طريق التفاوض .

تناول بن حليم عند زيارته إلى باريس مستقبل العلاقات والترتيبات الجديدة بشأن فزان ؛ و نشرت الصحف الفرنسية بياناً حول المحادثات جاء فيه بأن الوفدين الليبي والفرنسي بحثا بروح الصداقة والتعاون مسألة التفاوض على معاهدة صداقة وحسن جوار بين البلدين ،وسوف تستمر المفاوضات في طرابلس [34]

مما يؤكد من هذا البيان المُقتضب بأن الوفدين لم يتوصلا إلى اتفاق خلال محادثات باريس .

أشارت الصحيفة البريطانية التايمز بأن النقطتين اللتين تعوقان إبرام المعاهدة الفرنسية الليبية متمثلا في جلاء 400 جندي فرنسي ، وبند إعادة التنشيط الذي يقصد به عودة الوجود العسكري الفرنسي في حالة وجود خطر، ويعتقد بأن الحكومة الفرنسية قد تكون مستعدة لقبول مبدأ الجلاء المدرج بشرط قبول إعادة التنشيط [35].

تناولت الصحف الرسمية الليبية أنباء عودة رئيس الوزراء، والوفد المفاوض في باريس بعد انتهاء المباحثات الأولى وما تم الإتفاق عليه على الرغم من عدم صدور بلاغ بذلك، إلا أنها ذكرت بأن الجلاء، وعدم الإرتباط بأية معاهدة لغرض بقاء القوات الفرنسية هى الخطوط الرئيسة ، وأن المحادثات سوف تستكمل في طرابلس في الأيام المقبلة [36].

بعد عودة الوفد إلى طرابلس استعرض رئيس الحكومة بن حليم نتائج مباحثاته مع فرنسا في اجتماع مجلس الوزراء [37] وفي جلسة مجلس النواب المنعقدة يوم 31 يناير 1955م تقدم النائب خليفة عبدالقادر بطلب يتعلق بالقرارات التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق بتجديد الاتفاقية مع فرنسا إلا أن الحكومة طلبت تأجيل الرد عن هذا الطلب لمدة أسبوعين [38].

سعت فرنسا بكل الوسائل للضغط على الحكومة الليبية من أجل بقاء

قواتها في ليبيا ؛ حيث ذكر بن حليم في مذكراته بأن بريطانيا حاولت عدة مرات البحث معه في احتمال اتفاقها مع فرنسا على اشتراك الأخيرة في الدفاع عن فزان في حالة الحرب؛ وكان رده الرافض بعدم القبول بأية حالة أن يكون لفرنسا دور عسكري في أية حالة من حالات الحرب [39].

أمام تمسك الجانب الليبي بحقه في مطالبة فرنسا بجلاء قواتها عن فزان أو يتم اللجوء إلى مجلس الأمن أرسلت فرنسا وفداً برئاسة موريس دي جان إلى طرابلس لاستئناف المفاوضات مع الحكومة الليبية، وما أن بدأت المفاوضات يوم 19 يوليو 1955م حتى اختلفت الآراء مطالبة كل جانب ، وكادت أن تنقطع بسبب تمسك الجانب الفرنسي ببند التنشيط لقواته في فزان ، ورفض الجانب الليبي هذا المطلب وانتهى بموافقة فرنسا على أن تتنازل عن هذا المطلب مقابل أن تعطى لها تسهيلات في استعمال المطارات في فزان، وأن تقبل التشاور فيما يتعلق بإجراءات الدفاع عن فزان [40].

أسفرت هذه المفاوضات عن توقيع اتفاقية الصداقة رسمياً في طرابلس يوم 10 أغسطس 1955م[41] وأصدر الوفدان الليبي والفرنسي بياناً مشتركاً حول الاتفاق وبيان آخر من رئيس الوزراء بن حليم رئيس الوفد الليبي إلى الشعب الليبي وتضمن البيان بأن المعاهدة 11 الفقرة الأولى تضمنت على أن القوات الفرنسية ستقوم بالجلاء عن فزان في غضون 12 شهر من توقيع المعاهدة، وهناك معاهدة أخرى لتنظيم العلاقات التجارية والمالية بين البلدين، وكذلك الجانب الثقافي، وبعد التوقيع على الاتفاقية استقبل الملك رئيس الوفد الفرنسي في البيضاء [42].

وبهذا الصدد نقلت صحيفة التايمز عن الصحف الفرنسية بأن الهدف من المفاوضات التى أدت إلى المعاهدة كان لتسوية المشاكل العالقة بما في ذلك انسحاب القوات الفرنسية من فزان وإقامة علاقات أوثق بين البلدين[43].

تضمنت هذه المعاهدة 11 مادة و4 ملاحق ؛ حيث حدد الملحق الأول عملية جلاء القوات الفرنسية عن فزان، وحماية بعض مصالح فرنسا العسكرية بها وتناول الملحق الثاني تنقلات البدو الرحل بين الحدود الجزائرية ، أما الملحق الثالث ؛فقد تناول البعثات الثقافية والمنح الدراسية ، أما الرابع فيتعلق بالمسائل الاقتصادية، ومدة هذه المعاهدة عشرين عاماً [44].

حققت حكومة بن حليم وبالتوقيع على هذه المعاهدة هدفها الذي كانت تسعى إليه ولم يبق إلا المصادقة عليها في مجلس النواب الليبي والبرلمان الفرنسي.

مناقشة مجلس النواب معاهدة الصداقة الليبية الفرنسية 1956م

إثر قيام الحكومة بالتوقيع على المعاهدة مع الوفد الفرنسي لم يبق إلا المصادقة عليها في مجلس الأمة [45]

وعند إفتتاح الدورة الأولى للهيئة النيابية الثانية لمجلس الأمة في 21 يناير 1956م برئاسة على العابدية(****) رئيس مجلس الشيوخ ، جاء في خطاب العرش الذي ألقاه رئيس الحكومة وعند تناول السياسة الخارجية لاسيما العلاقة مع فرنسا ما يلي : " يطيب لحكومتي أن تعلن أن العلاقة الليبية الفرنسية قد نظمت أخيراً بموجب معاهدة صداقة ستعرض على هيئتكم الموقرة لإقرارها في أقرب فرصة، وتؤكد حكومتي أنها راعت في عقد المعاهدة تحقيق رغبة الشعب في جلاء القوات الفرنسية عن فزان، وقد توفقت حكومتي إلى أنجاز وعدها القاطع بفضل صدق عزمها على تحقيق رغبات الشعب ..."[46]

عكس ما جاء في هذا الخطاب الموقف الرسمي من الوجود الفرنسي الذي أعتبر منذ أن نالت البلاد استقلالها مساساً بالسيادة الوطنية بعدما عرضت الحكومة معاهدة الصداقة مع فرنسا اتفاقية حسن الجوار واتفاقية خاصة واتفاقية اقتصادية وأخرى ثقافية مع مذكرة تفسيرية على مجلس النواب أحالها إلى لجنة الدفاع والشئوون الخارجية في 21 فبراير 1956م وقدمت لجنة الدفاع تقريرا لمجلس النواب في جلسته السادسة يوم 14 مارس 1956م متضمناً موافقتها على ما جاء في المعاهدة مثمناً الجهود التي بذلتها الحكومة في سبيل الوصول إلى هذه النتائج [47] . وما أن عرضت المعاهدة حتى انتقدها النائب مصطفى القنين (*****) وطلب من اللجنة حذف جملة أن هذه المعاهدة تنهي الإحتلال الفرنسي لفزان لأنها تمس استقلال البلاد، كما انتقد وصف المعاهدة بمعاهدة الصداقة وحسن الجوار مما يعني أن ليبيا جارتها فرنسا وليست الجزائر وتونس فضلاً عن المادة الأولى والثانية وملاحقها اعتبرها بأنها تساعد فرنسا في عزل جزء من الوطن العربي عن بقية الدول العربية في المشرق العربي ؛ كما انتقد المادة الخامسة التي تنصب فرنسا مدافعا عن

تونس والجزائر وكذلك المادة الثانية من الاتفاقية الخاصة التي تسمح للجيش الفرنسي بالرجوع إلى فزان ويصبح وجودها مشروعاً لايمكن وقفه ، وأنهى النائب انتقاده للمعاهدة بمطالبة زملائه النواب رفض المعاهدة مع دولة جائرة على إخوانهم في الدين والدم قائلاً ((... برهنوا للشعب أنكم أحرار في بلادكم غير مستعبدين [48] .

انتقد المعاهدة أيضاً النائب محمود صبحي [******] مطالبا زملاءه النواب برفضها؛ فهي لا تصلح قائلاً :" ضررها واضح كفلق الصبح أو كالشمس في رابعة النهار ألا وهى الطريق الذي يرمز إليه برقم (5) وذلك الطريق الذي يشتغل في نقل جنود فرنسا من تشاد إلى تونس والجزائر يحاربون إخوتنا في الدين واللغة " [49] ثم أضاف أن هذه نقطة واحدة وهناك نقاط أخرى منها الامتيازات الخاصة التى يتمتع بها الجندى الفرنسي بحيث لايمكن تنفيذ الأحكام المدنية الليبية عليه [50].

كان لهذه الانتقادات تأثير في موقف النواب منها طلب النائب مفتاح الشلماني [*******] من الحكومة توضيح الخطوات التى سلكتها حتى تحقق هذا الجلاء وأن يطلع النواب على الوثائق الخاصة بالمعاهدة

فجاء رد الحكومة مدافعاً عن المعاهدة؛ حيث ذكر رئيس الحكومة أنه لم يفهم ما يقصده هؤلاء النواب وتساءل هل المقصود بأن الإحتلال الفرنسي لفزان ليس حقيقة واقعة ؟ وهل المطلوب أن نطلب منهم أن يخرجوا ولا نتفق على كيفية الخروج ؟ وعقب على ما ذكره النواب حول تقديم لجنة الخارجية شكرها للحكومة على جهدها الذي بذلته في سبيل إخراج الفرنسيين من فزان؛ فضلاً عما ذكر النائبان مصطفى وصبحي حول الشمال الإفريقي بتساؤله ما علاقة بقاء الفرنسيين ،أو خروجهم من شمال إفريقيا وأضاف بأن الحكومة تعتبر شمال إفريقيا جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، وهذا لا يمنع من الاتفاق مع الفرنسيين على خروجهم من فزان قائلاً : "... هل يوجد في الاتفاقية ما يتعارض مع عروبتنا بعد ما وقعناها ؟ هل قصرنا في نصر العرب ؟ هل أرجعنا لاجئاً عربياً من تونس والجزائر ومراكش " [51].

أضاف رئيس الحكومة في رده على الانتقادات بأن لكل دولة مصالحها فمصر مثلاً: لم تتراجع عن توقيع الاتفاقية مع البريطانيين رُغم أن للأخيرة مشاكل مع المملكة السعودية حول واحة بريمي؛ لأن الظرف يحتم عليها ذلك ، ما الطريق الذي يرمز له الرقم (5) والامتيازات الفرنسية فمرور القوات الفرنسية من هذه الطريق لا يكون إلا بموافقة الحكومة الليبية وأنها لا تسمح بنقل الجنود الفرنسيين وذلك يكون سبباً في قتل العرب في شمال إفريقيا ، وأن العلاقة معها قائمة على أساس احترام السيادة وأن المبلغ الذي تدفعه فرنسا إلى منظمة التنمية والاستقرار كما تدفع تركيا ومصر وبريطانيا إلى هذه المنظمة وبخصوص طلب الشلماني بعرض الوثائق؛ فإن الحكومة لا ترى مانعا من عرضها على أن يكون ذلك في جلسة سرية علماً بأنها لا ترتبط بأية وثيقة أخرى سرية أو علنية [52]

يتضح من رد رئيس الحكومة بأن هدفها الأساسي هو إخراج القوات العسكرية الفرنسية من فزان مهما كان الثمن ، ولكي يحقق ذلك كان لابد من تقديم تسهيلات للفرنسيين حتى يتم الجلاء من فزان.

لم يقتنع النائب صبحى برد الحكومة ووجه استجوابا آخر لها بشأن الطريق رقم (5) حيث أكدت الحكومة بحقها في السماح والرفض للقوات الفرنسية التى تطلب المرور منه وتركز النقاش حول هذه الطريق ؛ حيث اعتبره بعض النواب بأنه تنازل عن السيادة، ومساعدة القوات الفرنسية في شمال إفريقيا[53].

ومن الأسئلة المطروحة على الحكومة يتضح تركيز النواب على إخراج القوات؛ ومنعهم من استخدام الأراضي الليبية لما يلحقه من ضرر للدول العربية ومناصرتهم ،قضايا التحرر في تونس والجزائر ومراكش أكد النائب حسن الفقيه [********] بصفته عضو لجنة الخارجية التي قامت بدراسة الإتفاقية دراسة وافية بأنها لا تمس السيادة الوطنية، ولا تلحق الضرر بالعرب في شمال إفريقيا وأن نحتفظ بالتزاماتنا مع جميع الدول العربية ، إلا أن النواب استمروا في النقاش ، وتساءل النائب خليفة عبدالقادر[*********] عن الوثائق التى تم تبادلها بين الحكومة الفرنسية والحكومات السابقة في نفس الوقت طالب النائب صبحى من الحكومة شرح الملحق رقم (3) والمبين فيه عدد القوافل، وهل للحكومة الليبية الحق في رفض مرور القوافل اذا تجاوز العدد المتفق عليه بالمرور ؟ .

أكدت الحكومة مرة أخرى في ردها على النواب بأنه يحق له القبول ، أو الرفض فيما يتعلق بمرور القوافل الفرنسية فكرر النائب الشلماني طلبه

بشأن الاطلاع على الوثائق التي تم تبادلها بين الحكومات السابقة وفرنسا، فردت الحكومة بالقبول على أن تكون الجلسة سرية فكان لها ما أرادت وعقدت الجلسة سرية [54].

أشار رئيس الحكومة في مذكراته بأنه قام بالإجابة على أسئلة النواب و لم تكن تختلف عن سابقتها وبأن الاستجوابات كثيرة كان أهمها أسئلة النائب مهدي بوزو (**********)حول الطريق رقم (5) والنائب محمود صبحي الذي تضامن معه عشرة نواب لتقديم الأسئلة والاستجوابات وفي الجلسة السرية تليت الإجابة عن أسئلة النواب مؤكداً لهم بأنهم لا يستطيعون اللجوء إلى مجلس الأمن لأن فرنسا عضو في مجلس فيه، وكذلك الجمعية العامة لأمم المتحدة فقراراتها غير ملزمة وأعطيت أمثلة على ذلك ، وذكر بأن الجلسة أعيدت علنية في 21 مارس 1956م وحصلت المعاهدة على موافقة أعضاء مجلس النواب بأغلبية أصوات ثم قدمت لمجلس الشيوخ ووافق عليها أيضاً [55] قبل الجلاء التام طلبت الحكومة الليبية من الفرنسيين الجلاء من قاعدتي براك وسين قبل نهاية 30 نوفمبر 1955م وتم ذلك في موعده [56].

وتجدر الإشارة إلى أن التصويت على معاهدة الصداقة وحسن الجوار من الجانب الفرنسي أخذ مناقشات حادة في الجمعية الفرنسية من أعضاء البرلمان الفرنسي والحكومة التي صادقت عليها يوم 23 نوفمبر 1956م بأغلبية 411 صوت مقابل 120 صوتاً لصالح المصادقة [57] وأنزل العلم الفرنسي عن قاعدة سبها في ديسمبر 1956م .

بدأ جلاء القوات الفرنسية عن ولاية فزان وحل الجيش الليبي محلها، وهي نتيجة طالما داعبت قلب كل ليبي كما كانت رغبة أعلن عنها .

يرى الباحث أن هذه المعاهدة تعرضت لعدد من الانتقادات أثناء مناقشة النواب لها أو بعد التصديق عليها فهي وفقاً لما نصت عليه؛ فقد سمحت للفرنسيين باستخدام المطارات لمدة خمس سنوات من تاريخ الجلاء ، كما سمحت لهم بمرور قوافل قواتهم في الدول الإفريقية المجاورة إلى تونس؛ فضلاً عن تدخلها في الشئوون المالية، والصحية، والتعليمية لولاية فزان .

ولعله ليس من الإنصاف الحكم على المعاهدة بمميزات الحاضر؛ لأن الظروف التى تمت فيها تختلف ولكى نكون موضوعيين يقتضي النظر إليها من خلال الأوضاع الاقتصادية والسياسية السابقة للبلاد ؛ لكن من المنطقي أن نتجاهل أخطاءنا؛ فالبلاد لا تزال حديثة الاستقلال قليلة الموارد؛ فضلاً عن اختلاف مفهوم السيادة والسياسة الدولية بين النظام القائم فيها، وبين الشباب الوطنيين الرافضين للمعاهدات الأجنبية والمتأثرين بالمد القومي العربي ، وما يؤكد هذا الرأي عدم التزام المملكة الليبية المتحدة بالنص الذي يحرم عليها مساندة الثوار في الجزائر؛ فقد كانت تسمح بمرور المساعدات والقوافل المرسلة إليهم من الدول العربية وما أن تغيرت الظروف الاقتصادية والسياسية من اكتشاف للنفط واستقلال الجزائر، وتونس حتى تلاشى عدد من بنود المعاهدة .

الخـــاتمة

بينت المعطيات الواردة في البحث جملة من النتائج هي :-

- شكلت ولاية فزان أهمية استراتيجية في سياسة فرنسا الرامية إلى المحافظة على مستعمراتها في إفريقيا ونتيجة لذلك سعت بكل ما في وسعها للبقاء في فزان على الرغم من استقلال البلاد ، وقبلت الحكومة المؤقتة ذلك على مضض.
- إثر تشكيل أول حكومة وحدة وطنية وإجراء أول انتخابات نيابية أعلن الليبيون رفضهم لبقاء القوات الفرنسية في البلاد .
- شكلت سياسة فرنسا القمعية في البلدان العربية واقعاً آخر من أجل رفض وجودها في ولاية فزان .
- نتيجة الموقف الموحد لليبيين برفضهم بقاء القوات الفرنسية في البلاد استطاعوا توقيع معاهدة صداقة وحسن جوار على الرغم من الانتقادات التى وجهت إليها إلا أنها حققت هدفهم في جلاء القوات الفرنسية عن البلاد .
- تاريخ فزان في العهد الملكي جدير بدراسات أخرى .

الهوامـــش :-

1 Sur le interministerielle Conference Rapporte I'Ambassadaur de Franee Gouverneur de; sur statut du Fazzan;le28.Fevrier;1947; dossier n 35 ;Doc n 46.K166-3.A.M.A.

2 كهلان كاظم القبي ، السياسة الأمريكية تجاه ليبيا ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ، ليبيا 2003م ، ص 146 .

3 أدريان بلت ، استقلال ليبيا والأمم المتحدة ، ت محمد زاهي المغيربي ، مكتبة

الكون القاهرة ، 2020م ص 1695 ج4 ؛ صادق فاضل الزهيري محمود أحمد المنتصر ودوره السياسي في ليبيا ، دار الرواد طرابلس 2017م ، ص 109 ؛نيكولاي بروشين . تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م ت عماد حاتم ، ط2 دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت 2001م ، ص .ص 387 - 388 .

(*) تاريخ انعقاد أول جلسة لمجلس الأمة في المملكة الليبية يوم 25 مارس 1952 ، وليست كما وردت في كتاب سامي حكيم ، حقيقة ليبيا ، ط2 ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة 1970م ص 130 .

4 المملكة الليبية المتحدة ، مجلس الأمة ،مجلس النواب ، الهيئة النيابية الأولى ، مضابط دورة الإنعقاد الأولى ، مضبطة الجلسة الإفتتاحية ، 1952م ، ص 7

5 مجلس النواب مضبطة الجلسة الافتتاحية ،المصدر السابق ، ص 7 .

(**) صالح مسعود بويصير ، ولد عام 1925 بمدينة بنغازي ودرس في المدارس الايطالية ، وواصل دراسته في الازهر إبان السنوات 1938-1944م ، عاد إلى ليبيا وحصل على الماجستير في التاريخ الحديث ، أصدر مجلة الفجر وجريدة الدفاع في يناير 1952م ، نجح في الانتخابات .النيابية للدورة الأولى عام 1952م غادر البلاد ومنع من دخولها حتى عام 1969م ، اختير وزيراً للوحدة والخارجية ثم الاعلام والصحافة ، توفي عام 1973م ، انظر صالح مسعود بويصير ، جهاد الشعب الفلسطيني خلال نصف قرن ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، 1970م ، صفحة الغلاف الاخيرة ،كامل على الويبة ، الصحافة الليبية (1943-1952م) ، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ليبيا 2008م ص 132،

6 مجلس النواب ، الجلسة التاسعة عشرة ، المصدر السابق ص 175.

7 مجلس النواب ، الجلسة التاسعة عشرة ، المصدر السابق ص 175.

8 مجلس النواب ، الجلسة التاسعة عشرة ، المصدر السابق ، ص ص 178 - 184 .

9 سامي حكيم ، حقيقة ليبيا ، المرجع السابق ، ص 137-138

10 مجلس النواب ، الجلسة التاسعة ، 1953م ، ص 163-164 .

11 مجلس النواب ، الجلسة التاسعة ، المصدر السابق ، ص 167-168

12 مجلس النواب ، الجلسة التاسعة ، المصدر السابق ،ص 168-169

13 مجلس النواب ، الجلسة التاسعة ، المصدر السابق ، ص 170

14 مصطفى بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، د.ن ، بريطانيا ، 1992م، ص 243.

15 سامي حكيم ، المرجع السابق ، ص .ص 138-139.

16 صادق فاضل الزهيري ، المرجع السابق ، ص 191.

17 محمد عثمان الصيد ، محطات من تاريخ ليبيا ، الرباط ، 1995م ، ص 108.

18 "طرابلس الغرب" ، العدد 3180 بتاريخ 1953/12/23م ، ص 1.

19 سالم الكتبي ، ليبيا مسيرة الاستقلال وثائق محلية ودولية ، ط2 ، دار العربية للعلوم ، بيروت ، 2013م ، ج 3 ص .ص 1492-1495.

(***) محمد مصطفى الساقزلي عندما كلفه الملك بتشكيل الوزراء كان يبلغ من العمر 62 عاماً ، ينحدر من اصل تركي تولى وزارة العدل في حكومة برقة عام 1944م ثم رئاسة الحكومة لها عام 1950م وكلف وزير المعارف في حكومة المنتصر في مايو 1952م عين في سبتمبر 1953م رئيساً للديوان الملكي ، انظر محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، مركز الدراسات الليبية اكسفورد ، بريطانيا 2009 ، م2 ، ص 229 ؛ هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ت ابراهيم شاكر ، منشورات المنشأة الشعبية للنشر ، ليبيا ،1981م ، ص 80 .

20 سامي حكيم ، المرجع السابق ،.ص 198 .

21 مصطفى بن حليم ، المصدر السابق ، ص 244-245

22 "طرابلس الغرب" ، العدد 3271 بتاريخ 12 ابريل 1954م ، العدد 3274 بتاريخ 15 ابريل 1954م

23 مصطفى بن حليم ، المصدر السابق . ص.246-247

24 المصدر نفسه ،ص 247 .

25 TBNA,T10317/22letter From British embassy in Libya to T.E.Bromlay .Eag, African department .August2,1954.

26TBNA,T10317/22letter From British embassy in Libya to T.E.Bromlay .Eag, African department September6,1954

27United States Department of State, Officeof the Historical Foreign Service ,institute, The Ambassador in France (Dilloh) to The Department of State , Paris , December 15, 1954

28 مصطفى بن حليم ، المصدر السابق ، ص.251-252

29Tha Timas , Dacamber 10,1954.p1

30 مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة ، ت نقولا زيادة ، دار الثقافة ، بيروت ، 1966،ص 293

31 مصطفى بن حليم ، المصدر السابق ،. ص.246-247

32 "طرابلس الغرب" ، العدد 3457 بتاريخ 2 /1/ 1955م

33The Times ,December 30.1954

34 "طرابلس الغرب" العدد 3462 بتاريخ 1955/1/7، ص 1 ايضاً The Times Gan 7.1955.p1

35The Times Gan 7.1955.p1

36 "طرابلس الغرب" ، العدد 3463 بتاريخ 1955/1/9، ص 1

37 "طرابلس الغرب" ، العدد 3464 بتاريخ 1955/1/10، ص1

38 "طرابلس الغرب" ،العدد 3482 بتاريخ 1955/1/31، ص 1

39 مصطفى بن حليم ، المصدر السابق ، ص 276

40 المصدر نفسه ، ص 280

41 مجيد خدوري ، المرجع السابق ، ص 293

42The Times , August , 11.1955.p5

43The Times , August , 12.1955.p6

44 سامي حكيم ، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكا وفرنسا ، د.ن ، القاهرة 1964 ، ص 148.

45 مجلس الامة ، بناءً على ما جاء في الدستور الليبي ينكون مجلس الامة من مجلسين هما مجلس الشيوخ والذي يتألف من أربعة وعشرون عضواً يمثل كل ولاية ثمانية أعضاء يعين الملك اربعة منهم في حين ينتخب المجلس التشريعي لكل ولاية الاربعة الاخرين ، أما مجلس النواب فهو مجلس منتخب يمثل الشعب بكامله على أساس نائب عن كل عشرين ألف من السكان ولا يقل عدد النواب في كل ولاية عن خمسة أعضاء . انظر . المركز الليبي للمفاوضات والدراسات التاريخية ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف رقم 153 وثيقة رقم 1 الدستور الليبي .

(****) على صالح العابدية ، ولد في واحة الكفرة عام 1890م وكان من كبار المجاهدين شارك في مفاوضات الزويتينة عام 1916م مع الايطاليين بعد استقلال البلاد عُين عضواً في مجلس الشيوخ في 15 اكتوبر 1954م وأصبح رئيس لمجلس الشيوخ حتى 25 مارس 1956م ، للمزيد أنظر شكري محمد السنكي ، ملك ورجال ، دار الرواد ، طرابلس ، 2020، ص.ص. 119-125

46 مجلس النواب ، الدورة الاولى ، الهيئة النيابية الثانية ، الجلسة الافتتاحية ، 1956م ص 5.

47 مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، 1956م ، المصدر السابق ، ص 228

(*****) مصطفى القننين ؛ ولد عام 1918م ، بمدينة بنغازي تخرج من الثانوية عام 1933م جندته ايطاليا اجبارياً عام 1940م وانضم الى الجيش السنوسي بعدما اسرته بريطانيا ؛ حُكم بالاعدام من قبل الحكومة الايطالية غيابياً ترك الجيش بعد تحرير البلاد ، نجح في الانتخابات عن دائرة الصابري بمدينة بنغازي ، انظر المملكة الليبية المتحدة / مجلس النواب ، الدليل النيابي للهيئة النيابية الثانية 1956-1960 ، ص 54

48 مجلس النواب الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص . ص 229-230

(******) محمود صبحي ، ولد عام 1920م بمدينة طرابلس تلقى تعليمه الاول بالمدارس القرانية والتحق بالازهر عام 1938م ، تولى رئاسة النادى الثقافي الليبي بالقاهرة ، عين مدرس بمعهد المعلمين عام 1950م ، ثم وكيلاً للمعهد بعد عام 1955م ، نجح في انتخابات الهيئة النيابية الثانية عن دائرة طرابلس الوسطى ، انظر مجلس النواب ، الدليل النيابي ، مصدر سابق ، ص 46

49 مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص 231

50 مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص 232

(*******) مفتاح الشلماني ، ولد عام 1918م بمدينة طلميثة ، تلقى تعليمه الابتدائي باللغتين العربية والايطالية في عام 1935م اضطر للاتحاق بالجيش الايطالي واشترك في حرب الحبشة بعد تركه الجيش عين موظفاً في الحزب البلدى في المرج ، اعيد تجنيده اجبارياً في الحرب العالمية الثانية اسرته القوات البريطانية ثم انضم للجيش السنوسي ، نجح في انتخابات النيابية الثانية عن دائرة المرج انظر مجلس النواب ، الدليل النيابي ، مصدر سابق ، ص 51.

51 مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص 233

52 مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص 234

53 مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص 234

(********) حسن الفقيه ، ولد بمصراته 1906م ، تلقى تعليمه في المدارس القرآنية اشترك في الجهاد ضد الايطالين هاجر إلى مصر مع عائلته عام 1924م اشترك في الجيش السنوسي ورجع إلى أرض الوطن عام 1944م وعاد إلى ممارسة التجاره ، نجح في انتخابات الهيئة النيابية الأولى والثانية عن دائرة قصر احمد بمصراته ، مجلس النواب ، الدليل النيابي ، مصدر سابق ، ص34.

(*********) خليفة عبدالقادر ، ولد عام 1918م بمدينة البيضاء التحق بالمدارس القرآنية بجامع السنوسية بالبيضاء انهى دراسته الابتدائية باللغتين اللعربية والايطالية ، ثم التحق بمدرسة التوجيه المهني عن عام 1935م ترجماناً بواحة الكفرة عام 1937م التحق بسلك الضابطية تطوع شرطياً في الجيش السنوسي عام 1946م التحق بمصلحة البريد عين وكيل مصلحة البريد ببنغازي نجح في انتخابات الهيئة النيابية الاولى والثنية ، انظر مجلس النواب ، الدليل النيابي ، مصدر سابق ، ص 81

54 مجلس النواب ، الجلسة السادسة ، المصدر السابق ، ص 237

(**********) مهدي بوزو ، ولد عام 1924م بمدينة غات تلقى تعليمه في المدارس الابتدائية في الزاوية السنوسية حيث درس الفقه ، تولى وظيفة سكرتير بلدية غات عام 1941م ، نجح في انتخابات الهيئة النيابية الثانية دائرة غات ، انظر مجلس النواب ، الدليل النيابي ، مصدر سابق ، ص 47

55 مصطفى بن حليم ، مصدر سابق ، ص.ص ، 289-290

56 طرابلس الغرب ، العدد 3315 بتاريخ 1955/10/25/ ص 1

57 لمعرفة المزيد عن مناقشات الجمعية الفرنسية انظر .GouRnAL OFFIClEL,DE La, REPUBLIQUE FRanca ISe N73 C.R, 30 Novambre1956,THeTimes, November .23.1956

قائمة المصـــــادروالمراجع :-

أولاً : المصادر

أ - الوثائـق غير المنشـــورة :-

المركز الليبي للمحفوظات والدراسات التاريخية ، طرابلس ، شعبة الوثائق والمحفوظات ، ملف رقم 153 ، وثيقة رقم 1 ، الدستور الليبي .

BNA,T10317/22letter From British embassy in Libya to T.E.Bromlay .Eag, African department .August2,1954.

TBNA,T10317/22letter From British embassy in Libya to T.E.Bromlay .Eag, African department September6,1954
Rapporte lAmbassadaur da Franee Gouverneur Generale de lAlgerie ; sur la Conference interministerielle sur le statut du Fazzan;le28.Fevrier;1947; dossier n 35 ;Doc n 46.K166-3.A.M.A.

ب - الوثائـق المنشـــورة :-

المملكة الليبية المتحدة ، مجلس الأمة ، مجلس النواب ، الهيئة النيابية الأولى ، مضابط دورة الإنعقاد الأولى 1952م .

مجلس النواب الهيئة النيابية الأولى ، دورة الإنعقاد الثانية 1953م

مجلس النواب الهيئة النيابية الثانية ، مضابط دورة الإنعقاد الأولى 1956م

مجلس النواب الهيئة النيابية الثانية ، مضابط دورة الإنعقاد الأولى 1957م

مجلس النواب ، الدليل النيابي ، الهيئة النيابية الثانية ، 1956-1960م

سالم الكبتي ، ليبيا مسيرة الاستقلال ، وثائق محلية ودولية ، ط2 ، دار العلوم بيروت ،2013م

United States Department of State, Office of the Historical Foreign Service ,institute, The Ambassador in France (Dilloh) to The Department of State , Paris , December 15, 1954

ج- المذكـــرات :-

أ ادريان بلت ، استقلال ليبيا والأمم المتحدة ، ت محمد زاهي المغيربي ، مكتبة الكون القاهرة ، 2020

محمد عثمان الصيد ، محطات من تاريخ ليبيا ، الرباط ، 1995م

مصطفى بن حليم ، صفحات مطوية من تاريخ ليبيا السياسي ، د . ت ، بريطانيا 1992م

د – الصـــحف :-

1 "طرابلس الغرب" ، العدد 3180 بتاريخ 1953/12/23م

"طرابلس الغرب" ، العدد 3271 بتاريخ 1954/4/12م

"طرابلس الغرب" ، العدد 3274 بتاريخ 1954/4/15م

"طرابلس الغرب" ، العدد 3257 بتاريخ 1955/1/2م

"طرابلس الغرب" ، العدد 3462 بتاريخ 1955/1/7م

"طرابلس الغرب" ، العدد 3463 بتاريخ 1955/1/9م

"طرابلس الغرب" ، العدد 3464 بتاريخ 1955/1/10م

"طرابلس الغرب" ، العدد 3482 بتاريخ 1955/1/31م

"طرابلس الغرب" ، العدد 3315 بتاريخ 1955/10/25م

2-The Times , December 10,1954 The Times ,December 30.1954 The Times Gan 7.1955 The Times , August , 11.1955 The Times , August , 12.1955

3-GouRnAL. OFFlClEL,DELa REPUBLIQU FRanca ISe N73 c.R , 30 Novambre1956,THeTimes, November .23.1956.

ثانياً / المـــراجع :-

[1]- سامى حكيم ، معاهدات ليبيا مع بريطانيا وأمريكيا وفرنسا ، دار المعرفة ، القاهرة 1964م

[2]- سامي حكيم ، حقيقة ليبيا ، ط2 ، مكتبة الإنجلو مصرية ، القاهرة ، 1970.

[3]- شكري محمد السنكي ، ملك ورجال ، دار الرواد ، طرابلس ، ليبيا 2020

[4]- صادق فاضل الزهيري ، محمود أحمد المنتصر ودوره السياسي في إستقلال ليبيا ، دار الرواد ، طرابلس ، ليبيا 2017

[5]- صالح مسعود بويصير ، جهاد الشعب الفلسطيني خلال نصغ قرن ، دار الفتح للطباعة والنشر ، بيروت ، 1970م.

[6]- كامل على الويبة الصحافة الليبية (1943-1952م)، منشورات جامعة قاريونس بنغازي 2008 م ،

[7]- كهلان كاظم القيسي ، السياسة الامريكية تجاه ليبيا ، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ، طرابلس ،ليبيا 2003.

[8]- مجيد خدوري ، ليبيا الحديثة ، ت ، نقولا زيادة ، دار الثقافة ، بيروت /1966

[9]- محمد يوسف المقريف ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، مركز الدراسات اكسفورد بريطانيا ، 2004 ، مجلد 2.

[10]- نيكولاي بروشين ، تاريخ ليبيا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1969م ، ت عماد حاتم ، ط2 ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت 2001 .

[11]- هنري حبيب ، ليبيا بين الماضي والحاضر ، ت إبراهيم شاكر ، منشورات المنشاة العامة للنشر ، طرابلس ، ليبيا ، 1981م .

.